



جامعة الانبار

كلية الادارة والاقتصاد

قسم ادارة الاعمال

المرحلة الثانية

مادة المحاسبة المتوسطة

المحاضر: المدرس سنان رحيم جاسم

عنوان المحاضرة ((حساب المدينون))

المحاضرة السابعة

المحاسبة عن المدينون

وفق المعيار الدولي رقم (18)

أولاً: مفهوم المدينون: يهتم حساب المدينون كأحد عناصر قائمة المركز المالي عند الإصدار المدارة.

أما أسباب شيوع حساب المدينون فهي:

- 1- البيع للبطانة بالأجل.
- 2- تقديم الكفالات.
- 3- استعمال الائزيم لإصدار الشراء.

أما أقسام حساب المدينون:

- 1- المدينون التجاريون: ويمثل المبالغ المستحقة عند منح الائتمان للمدينين عن عمليات البيع بالأجل (التخانات اراكذبات) للنشاط الاعتيادي للشركة (المحتمل حساب المدينون).
- 2- المدينون غير التجاريون: ويمثل المبالغ المستحقة نتيجة منح ائتمان قصير الأجل عن التداريات غير الاعتيادية للشركة (ككف العاملين) واكفالات الشخصية الناتجة عن بيع الاصول بالأجل ويظهر هذا الحساب قائمة المركز المالي عند حساب المدينون المتشوعون.

وتتأثر حساب المدينون بالزيادة او النقصان بالعديد من العوامل منها:

- 1- قسمة المبيعات الاجل.
- 2- المحفلات التقديرية عند الإصدار.
- 3- الديون المشهوية (الديون المدروسة).
- 4- مرودوات وصحوبات المبيعات.

ثانياً: القياس المحاسبي للمدينين: هناك بعض المشاكل التي تواجه المحاسب عند إعداد القوائم المالية في نهاية المدة المالية وهي:

- 1- التحقق من حسابات المدينون والائتمانات بها: وهذا يواجه المحاسب مشكلة عند تسجيله للاحداث المالية التي تنطوي على عمليات بيع بالأجل والكفالة بحساب المدينون.
- 2- توقيت تسجيل الدين المالي: لا ينبغي تسجيل الدين المالي في سجلات الشركة بمجرد صدور وصوفه أو تحقق الإصدار الا لضمان بالابداه.

بيع حسن

أذنت المعايير الدولية مع وجود لاتفراق بالاريدار عند انقال عملية الكسب
 الاريار والتي تتحق في تقاطع ثلاث من نقطه البيع ، فعند انقضاء عملية البيع يجمع
 التحصيل متحققاً او قابل للحقوق ، اذ يبعين تسجيل فئمة البقاعة المباعة بالارجل بدمه
 الشري حال انتقال ملكية البقاعة له .

وتختلف نقطة انتقال الملكية في شروط السلم وهي متعددة منها

١- السلم محل الشري

٢- السلم محل البائع

٣- غيرها . . .

ب . قياس فئمة الحقبة المحققة عن احدث المالكين ، وهذا يواجه المراسد
 مشكلة تحديد المبلغ الواجب تسجيله شعبة احدث المالكين ، وتظهر هذه المشاكل
 نتيجة الكالات التفاوتية بين البائع والشري الذي يتبع عنهما هجومات
 كالحكم التجاري والحكم النقدي والمردودات والمخسرات .

٢- لقيم حساب المدينون به بعد هذا الحساب ذات اهمية كبيرة للوحدات التي
 يغلب بها تعاملات الآلية البيع بالارجل .

وهنا يواجه المراسد مشاكل عديدة عند اعداده القوائم المالية لأية المدة المالية .
 فان اي خطأ سينعكس بأثر مزدوج في كل من حساب (١٠٢ في اي قائمة الدخل)
 وقائمة المراكز المالي .

لذا يتوجب هنا التمييز بين العئمة الدفترية والعئمة الحقيقية او كالاتي .

١- العئمة الدفترية :- هي المصيد الذي يظهر به هذا الحساب في ميزان
 المراجعة قبل السوية .

ب - العئمة الحقيقية (او العئمة العادلة) :- هي المبالغ المتوقعة تحققة من هذا
 الاصل فيما لو تم تحويله (سوية نقدية بتاريخ اعداد الميزانية) .

ولغرض تحقيق العئمة الحقيقية لهذا الحساب يقوم المراسد بتجهيف ديون الشركة (:-

١- الديون الجيدة :- وهي الديون القابلة للحصيل كونها تمثل ديون بدمه عملاء معروفين
 بانتظام سديهم للديون في المواعيد المحددة .

٢- الديون المشكوك فيها :- وهي الديون التي يتوقع حجز احصاءها عن سديها كلاً او جزئاً

بسبب عدم انتظامهم سداد ما بذمتهم في مواعيد استحقاق الديون ، او تأخرهم

عن سديد الديون بشكل متكرر او لتقرضهم (عسر مالي او عجز مالي) كتهبئة

المحالم او غيرها من الاسباب .

تبع
 ←

٣- الديون الرديئة (المشطوبة) :- وهي الديون التي يتقدم الاصل فيها كحيلة لاشيخة اقل من
الدين بها او هوته او عدم كفاية تركته لدار الدين لانها او لمطير المدة القانونية
للمطالبة بالدين .

ويصلح ان يحاسب المدينون الظاهريين قائمة المركز المالي نهاية السنة المالية باجمالي
رصيد المدينون مطروحا منه مخلفه الديون المكون منها والديون المشطوبة .
وهو ما يمثل الصحة الحقيقية لحساب المدينون .

ثالثاً : المعالجة المحاسبية لحساب المدينون :-

من واجبات المرسب او قسم الائتمان متابعة حساب المدينون عن طريق اعداد
قائمة بحسابات المدينون بين فيها تفاصيل المبالغ المطلوبين مدارها من قبلهم .
لغاية تاريخ اعداد القائمة . وفيها المبالغ المستحقة بذمته والتي ينبغي مدارها وتاريخ
المدار وتدخل نسخة من هذه القائمة للمدينون كل عدة مالية
اما الزمها من اعداد قائمة حساب المدينون .

- ١ . بعد مطالبة مؤدية للدين بتحديد ما بذمته .
- ٢ . بتعداد كراعية لجهة حساب المدينون من كلا الطرفين لتصحح ما هو خطأ في القائمة

طرق المعالجة المحاسبية لحساب المدينون .

١- الطريقة المباشرة :- حسب هذه الطريقة ينتظر المحاسب ان يشبّه فعلاً
عدم انكاسية محصل الديون ومن ثم يقوم بعملية الازيادات والسجيل من خلال
تسجيل فيود اليومية الازيادية . ويتم تحفيض حساب المدينون بالديون
المشطوبة او المعدومة مباشرةً بحمل حساب المدينون دائناً ومدبناً فحقيقة
الدين المعدوم وصح القيد الاصح :-

X ١٠ / ديون مشطوبة (او ديون معدومة)

X ١٠ / المدينون

فقد تخلف حساب المدينون المشطوبة بحساب ١٠٢ (قائمة الدخل)

X ١٠ / ديون مشطوبة (قائمة الدخل)

X ١١ / ديون مشطوبة (او معدومة)

مثال: بتاريخ ١٢/١١/٢٠١٢ ظهر رصيد حساب المدينون بمبلغ 500 000 ل.س.
 وثمن وجود دين بذمة المدين (أ) يقدر بمبلغ 50 000 ل.س. وعند
 محضر الكتاب أضاف محضرين تبين تعذره عن سداد المبلغ بسبب إفلاسه لذا
 قررت الشركة شطبه.

٢) ١- تسجيل فيور اليومية اللارئة بالطريقة المبينة.
 ٢- تصويب الحسابات التأثر بالعملية.

أكتب:

ح/ المدينون	
500 000 / ح. ٢.٢	500 000 / ح. ٢.٢
450 000	
500 000	500 000
	450 000

50 000 ح. ١ / ديون معدومة

50 000 ح. ١ / المدينون

50 000 ح. ١ / ح. ٢.٢ (قائمة الدخل)

50 000 ح. ١ / ديون معدومة

ح/ ديون معدومة	
50 000	50 000 ح. ١ / مدينون
50 000	50 000
	50 000
	يعلق ح. ٢.٢

ح/ قائمة المركز المالك	
	450 000 المدينون

ح. ٢.٢ / (قائمة الدخل)	
	50 000 ح. ١ / ديون معدومة

ويرى مؤيدو هذه الطريقة انه من الافضل تسجيل حقائق لا تقديرات في الدفاتر
 المحاسبية بالاهتمام (سهولة هذه الطريقة من الناحية العملية).
 اما الاثقا والمرجه لآ لا تتماشى مع مبدأ تحقق الابرادات وتحقق المبررات
 لذلك فمن غير معتد بها محاسبياً.

ج - الطريقة غير الباصرة (الطريقة المحضرة) : تقوم هذه الطريقة مع تقدير مبلغ الديون المشكوك في تحصيلها الناتجة عن مبيعات سنة ما ، وذلك اعتباراً لامتلاكه عدم تحصيل هذه المبالغ في المدة القادمة .

بينما يتم تسجيل الديون المعدومة الناتجة عن المبيعات الراجعة لنفس السنة كديون معدومة أي في نفس مدة حدوث هذه المبيعات تطبيقاً لمبدأي تحقق ابداءات والمعارضة .

وتكون المعالجة المحاسبية كما يلي :

٢ - تم تقدير حساب الديون المشكوك فيها في بداية السنة المالية اعتماداً مع رصيد حساب المدفوعات واعتماداً على التقييم .

- عند ابداءات اذ تكون المحضرة

XX ص/د / صرفت الديون المشكوك فيها

XX ح/د / محضرت الديون المشكوك فيها

- قيد غلق صرفت الديون المشكوك فيها حساب ٢٠٢ (قائمة الدخل)

XX ص/د / ٢٠٢ (قائمة الدخل)

XX ح/د / صرفت الديون المشكوك فيها

ب - في الفترة اللاحقة يتم غلق الديون المشكوبة او المعدومة فعلاً في حساب المحضرة عن طريق تحفيز رصيد المرفوض بالقيد الاتي .

XX ص/د / محضرت الديون المشكوك فيها

XX ح/د / المدفوعات .

ج - في بداية السنة المالية يتم إعادة تقدير المحضرة ويواجه المرفوض هنا ثلاث حالات .

سنة ٢٠٢١

عربي

١- حالة سداد الرصيد القائم مع رصيد المرفوض المطلوب (الكبير) وهذا لا يحتاج
لاي قيد سوية .

٢- ان يكون الرصيد القائم اقل من الرصيد المطلوب مما يحتاج الى زيادة رصيده
هنا فلابد القيد الاتي .

قيد اثبات الزيادة في المحفص
 $X \text{ م/و مصرف فيون شكون فيزا}$
 $X \text{ م/و محفص ديون شكون فيزا}$

قيد غلق مصرف الديون الشكون فيزا بحساب ٠.٢ في (قائمة الدخل)

$X \text{ م/و ٠.٢ في (قائمة الدخل)}$

$X \text{ م/و مصرف الديون الشكون فيزا}$

مثال : بتاريخ ١٢/١٢/٢٠١٢ ظهرت الارصدة الاسبعية في سجلات الشركة من

اهياي المدين 300000 دشا - محفص الديون الشكون فيزا 15000 دشا -

فاذا علمت ان الشركة قدرت فحبة الديون الشكون فيزا بسبعة (6%) من اهياي المدين

المطلوب : ١- تسجيل فيود اليومية اللازمة .
٢- تصويب الحسابات المتأثرة بالعملية .

محفص ديون شكون فيزا	
رصيد	15000
مصرف ديون شكون فيزا	3000
المجموع	18000

$300000 * 6\% = 18000 \text{ دشا}$

فقدر الزيادة الواجبة في المحفص = $18000 - 15000 = 3000$

٣٠٠٠ م/و مصرف الديون الشكون فيزا

٣٠٠٠ م/و محفص ديون شكون فيزا

٣٠٠٠ م/و ٠.٢

٣٠٠٠ م/و مصرف الديون الشكون فيزا

قائمة الميزان

المديون	300000
محفص ديون شكون فيزا	(18000)
المجموع	282000

مصرف ديون شكون فيزا	
مصرف ديون شكون فيزا	3000
محفص ديون شكون فيزا	3000
المجموع	6000

٠.٢	
مصرف ديون شكون فيزا	3000
محفص ديون شكون فيزا	3000
المجموع	6000

طرق تقدير رصيد محضه الديون المشكون فيها

تعد الشركات غاية كل مدة تقديرات للديون المشكون فيها وعلى اساسها يتم تكوين المرحله

هناك عدوت امور يتم الاسترشاد بها للبيان قابلية الدين سواء للحصيد او يتك في كهياله

1- اذا تلكا المدين او رفض بشكل متكرر مدفوعا بذمته بسبب العسر المالك

2- اذا تكرر طلب المدين تيا جيل وضع ما بذمته ، وظهور فاشير (مفعف مركزه المالك)

3- اذا لم ينتظم المدين في سديده ما بذمته في مواعيد الاستحقاق

4- اذا لم يستفد المدين من الحكم التقدي المنوخ له والذي يسمح غالباً لرفض تسجيع المدين مع سداد دينه بسرعة

5- اذا اظهرت التقارير المقدمة للادارة من اصنام المبيعات او الائتمان او غيرها من الحجات المعنية بعسر اكماله المالية للمدين

6- عند ظهور مؤشرات يتصور او كسواد انتقاري او لظروف سياسية السادة في بلد معين

ومن طرق تكوين المرحله

1- يتم تقدير فعيه محضه الديون المشكون فيها على اساس نسبة فعيه (مئوية) من

المبيعات الاجليه بعد استبعاد مردوداتها ورسومها (وهي تعتمد على خبره الشركه التذامكة بهذا المجال)

مثال: بتاريخ 1/12/2012 تليفت المبيعات الاجليه لشركه س (400 000) دينار

وان الشركه تقدر نسبة الديون المشكون فيها (2%) من المبيعات الاجليه

2- اجراء المعايير المحاسبية للديون المشكون فيها

الحل:

$$8000 = 400000 \times 2\%$$

8000 دينار / مردود ديون مشكون فيها

8000 دينار / محضه ديون مشكون فيها

$$8000 \text{ دينار} / 2.4$$

$$8000 \text{ دينار} / 2.4$$
